

توصيات اللجنة الملكية في الأردن مشاريع خلافات مستقبلية في البرلمان

الحكومة الأردنية تقترح تعديلات على الدستور لاستكمال التحديث السياسي



توجس من مآلات برنامج الإصلاح

”تبقى الشكوك قائمة في تحقيق تحديث المنظومة السياسية الذي تشهده اللجنة الملكية طالما لم تراقف مخرجاتها بيئة سياسية تساعدها على أن تؤدي ثمارها.“
وأضاف عياصرة أن ”التحدي القائم أمام صاحب القرار وجميع أجهزة الدولة تتمثل في إقناع المواطن الأردني بأننا مقبلون على مرحلة جديدة، تشمل تنمية العمل الحزبي ورفع القيود الأمنية المفروضة عليه، بما يعكس إيجاباً على شكل البرلمان القادم.“

العام والعزوف الشعبي لإضعاف الحالة السياسية بشكل متزايد ووضع العصي في دواليب الإصلاح والتغيير. وسبق للخصاونة أن لمح إلى هذه النقطة حينما قال ”للخبط السياسية والاجتماعية دور أساسي في ترجمة هذه المخرجات إلى واقع ملموس يشهد شحذاً لهمنا التي ستكون دائماً عالية في إطار هذا التطوير البرامجي للعمل السياسي ضمن سياقات جماعية وحزبية برامجية ووطنية، تلبى تطلعات واحتياجات المواطنين.“
ويقول المحلل السياسي رامي عياصرة

العشائري القوي اجتماعياً في المملكة. وتندر هذه الأجواء بإبداء معركة قوية داخل المنظومة السياسية، حيث يتوقع مراقبون أن يبرز مجدداً مصطلح ”قوى الشد العكسي“ التي تعمل في العرف السياسي الأردني التيار المحافظ الذي يسعون للحفاظ على الوضع الراهن، ويكرس الواقع شبه الريعي للدولة، والذي يساعد هذه القوى على احتكار السلطة والمال.
وتؤكد الأزمة أن مزاج البعض من الفنانين دخلت عليه تغيرات كبيرة، ويات ملونا بالسياسة أكثر من اهتمامه بالسينما وتقييم أعماله على أسس فنية، فهناك اعتقاد بوجود فريقين أحدهما مع الآخر ضد النظام الحاكم، وثمة فرز غير معلن يتم لكليهما تحدد نتيجته فرص نجاح أصحابه في العمل مع شركات إنتاج تديرها أجهزة تابعة للدولة.

سبحان الله! إفسال هذه التوصيات. وأظهر استطلاع أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أن 68 في المئة من الأردنيين لا يتفقون باللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، وتزامن ذلك مع بيان أصدرته 111 شخصية وطنية، وصفت فيه مشاريع الإصلاح التي طرحها الجهات الرسمية بأنها ”مفرغة من مضمون الإصلاح.“

وأشارت توقعات الناطق باسم اللجنة الملكية، مهند مبيضين، بحصول ردود فعل على مخرجات اللجنة تساؤلات حول مصير هذه المخرجات، والعوائق التي قد تقف في طريقها، ومدى جدية تنفيذها على أرض الواقع. وتؤكد مصادر سياسية أردنية أن التفاصيل الكثيرة في توصيات اللجنة الملكية ستستغرق وقتاً طويلاً للخوض فيها والمصادقة عليها، حيث يقول هؤلاء إن مناقشة هذه التوصيات لتفعيلها تنذر بخلافات مستقبلية داخل المنظومة السياسية الحالية.

وأثر نشر توصيات اللجنة استعداداً لعرضها على البرلمان كي يتم إقرارها بدأت مشاورات حزبية بغية إقامة تحالفات داخل المجلس وتوحيد المواقف مما جاء فيها، ما يجعل النقاشات بشأنها تستغرق وقتاً طويلاً لمناقشة التفاصيل الكثيرة التي يتوقع محللون أن تلقى بعض توصيات اللجنة رفضاً حزبياً واسعاً من أطراف المجتمع ممثلة في العشوائيات، إدراج مثل هذه التوصيات في القانون سيقصص حظوظها الانتخابية.

ومحت لجنة التحديث السياسي على سبيل المثال الأحزاب حصة كبيرة في البرلمان يقول منتقدون إنها لا تعادل وزنها الحقيقي، بينما استهدفت المكون

تنتظر البرلمان الأردني مناقشات حادة بشأن المصادقة على توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، حيث يتوقع مراقبون أن تكون التوصيات مشاريع خلافات مستقبلية بين النواب الذين يصف بعضهم التوصيات بالفائدة للإصلاح فيما يعتبر البعض الآخر أنها همشت المكون العشائري القوي اجتماعياً.

عمان - تستعد الحكومة الأردنية لإقتراح تعديلات على الدستور من أجل استكمال منظومة التحديث السياسي المنبثقة عن توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية. إلا أن التوصيات ستكون بدورها مشاريع خلافات داخل البرلمان الأردني، ما يوجب اعتمادها - إن كانت هناك إرادة صادقة - إلى أكثر من ثلاث سنوات حسب ترجيحات خبراء.

انه لم يسبق للبرلمان أن رفض مشاريع قوانين يدعمها الملك لا تزال هناك مخاوف من أن يكون مصير توصيات اللجنة مثل سابقتها من توصيات اللجان. وفي حال أريد تمرير مخرجات اللجنة الملكية بناء على ضمانات الملك، يجب أن تتبنى الحكومة الأردنية التوصيات كمشاريع قوانين، وترسلها إلى ديوان الرأي والتشريع، ثم إلى مجلس النواب لإقرارها، ومن ثم إلى مجلس الأعيان للموافقة عليها، وتوشع بعد ذلك بالإرادة الملكية، ثم تنشر بالجريدة الرسمية لتصبح قانوناً نافذاً.

ويحتفظ الأردنيون بذكرى سيئة تجاه ورشات الحوار والإصلاح السابقة والتي وضعت على الرف ولم تفعّل توصياتها بعدما شغلت الأردنيين وخلقت ديناميكية سياسية واجتماعية أصلاً في تغيير بلبى تطلعات الأردنيين إلى ديمقراطية تشاركية وأكثر تمثيلية. وهذه هي اللجنة الملكية الرابعة التي يتم تشكيلها على مدار السنوات الأخيرة، وجميع مخرجات هذه اللجان ما زالت في أدرج الحكومة إلى اليوم.

ويقول المحلل السياسي عربي الرنتاوي إن هناك ”فجوة الثقة بين الأردنيين ومؤسسات الدولة“، ويضيف ”الأردن نظم العديد من المباريات، وشكل عدداً كبيراً من اللجان التي لم يلق عملها طريقه إلى التنفيذ.“
واعتبر الرنتاوي أن ”هناك قوى معادية للإصلاح السياسي في البلاد

عربي الرنتاوي
قوى معادية للإصلاح السياسي ستحاول إفسال التوصيات



وقال رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة الخميس إن حكومته ستقترح تعديلات إضافية محدودة على الدستور لاستكمال منظومة التحديث السياسي. وأوضح الخصاونة أن ”الحكومة ستحيل مشاريع القوانين المتعلقة بمخرجات لجنة التحديث السياسي والتعديلات الدستورية إلى مجلس النواب بصفة الاستعجال قبل انعقاد الدورة العادية المقبلة.“
وإثر تسلم العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية مؤخرا، ينتظر الأردنيون نقاشات وخلافات شأنها بشأن ما جاء فيها تحت قبة البرلمان للوصول إلى إقرارها. ورغم

اللجنة الدستورية السورية تفشل مجدداً في تحقيق أي تقدم

حليف - اختتمت اللجنة الدستورية السورية الجمعة أعمال جولتها السادسة دون تقدم في أعمالها، في خطوة وصفها المبعوث الأممي إلى سوريا غير بيدرسون بـ”محطبة للغاية“.
وقال بيدرسون ”لم نصل إلى تفاهم لصياغة مسودة دستور جديد أو الاتفاق على موعد الجولة القادمة.“
وقدمت خلال الأيام السابقة 4 مقترحات لمبادئ أساسية في الدستور السوري المستقبل، بدأها النظام بتقديم ورقة ”سيادة الدولة“، تبعته المعارضة بتقديم ورقة ”الجيش والقوات المسلحة والأمن والاستخبارات“.

وقدم وفد المجتمع المدني ورقة ”سيادة القانون“، فيما تقدم وفد النظام في اليوم الرابع بورقة ”الإرهاب والتطرف“.
واللجنة، التي تضم 45 ممثلاً عن الحكومة السورية والمعارضة والمجتمع المدني، مفضضة بصياغة دستور جديد يقود إلى إجراء انتخابات بإشراف الأمم المتحدة.

وتأتي أعمال اللجنة الدستورية برعاية الأمم المتحدة ضمن إطار الحل السياسي للأزمة السورية الممتدة منذ العام 2011، ووفقاً للقرار الأممي 2254 الصادر عام 2015.
وينص القرار الأممي على تشكيل حكم انتقالي، وكتابة دستور يسبق إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وهو ما قسم المفاوضات السورية إلى أربعة فروع، هي الحكم والدستور والانتخابات ومكافحة الإرهاب.
واتخذ قرار تشكيل اللجنة الدستورية ضمن مخرجات مؤتمر الحوار السوري الذي انعقد في سوتشي الروسية خلال الثلاثين والحادي والثلاثين من يناير 2018، وبرعاية الدول الضامنة، تركيا

القاهرة - في الوقت الذي تفاخرت فيه وزارة الثقافة المصرية بفيلم ”ريش“ الحاصل على جائزة النقاد في مهرجان كان واحتفت بصنّاعه لقي هجوماً من البعض عقب عرضه في مهرجان الجونة بزعم أنه كشف جانباً من عورات المجتمع ممثلة في العشوائيات. وتقدم المحامي سمير صبري الأربعاء بجلاء إلى النائب العام وإلى نيابة أمن الدولة العليا في مصر ضد مخرج ”ريش“ وكاتب السيناريو والمنتج، معتبراً أن الفيلم ”إساءة إلى الدولة المصرية والمصريين.“
وجاءت هذه الخطوة بعد إعلان عضو مجلس النواب أحمد مهني تقديم طلب إحاطة في البرلمان موجهاً إلى رئيس الحكومة مصطفى مدبولي ووزيرة الثقافة إيناس عبدالدايم بشأن عرض فيلم راه ”سيسي“ إلى مصر ولا يقدم صورتها الداخلية الحقيقية ويساعد على تنويرها عالمياً، مطالباً بمحاسبة من تسببوا في خروج الفيلم إلى النور.

ويقول مراقبون إن من يجدف بقاربه ضد التيار السياسي في مصر ولو من باب الثقافة والسينما قد لا يضمن نجاحه من انتقادات من يعتقدون أنهم أوصياء على الدولة والحفاظ على صورتها الرمزية.
وتدرجت أزمة فيلم ”ريش“ مثل كرة الثلج وانتقلت من مهرجان سينمائي يعرض أفلاماً متباينة تحوي وجهات نظر صنّاعها وأفكارهم وياتت أزمة سياسية، لأن الفيلم قدم صورة من قاع المجتمع على غرار أفلام سابقة مثل ”حين ميسرة“، و”هي فوضى“ أطلقت مبكراً تحذيراتها المجتمعية من خطورة تراكم ظاهرة العشوائيات.

وبدأت الأزمة عندما أعلن بعض الفنانين انسحابهم من العرض الخاص للفيلم في مهرجان الجونة الذي اختتم

عشوائيات فيلم «ريش» تثير أزمة الوصاية على صورة مصر

فعاليتاته الجمعة، اعتراضاً على ما وصفه بمشاهد سلبية عن مصر، مع أنهم اعترفوا بعدم مشاهدته كاملاً، ونقلوا غضبهم المفضل إلى العديد من الفضائيات ومنصات التواصل الاجتماعي، وهو ما تفاعل معه الجمهور دون رؤية الفيلم.
وتؤكد الأزمة أن مزاج البعض من الفنانين دخلت عليه تغيرات كبيرة، ويات ملونا بالسياسة أكثر من اهتمامه بالسينما وتقييم أعماله على أسس فنية، فهناك اعتقاد بوجود فريقين أحدهما مع الآخر ضد النظام الحاكم، وثمة فرز غير معلن يتم لكليهما تحدد نتيجته فرص نجاح أصحابه في العمل مع شركات إنتاج تديرها أجهزة تابعة للدولة.

وأضاف لـ ”العرب“ أن كل نظام يرغب في تحسين أوضاع شعبه عليه فتح مساحة للإبداع الفني من دون تسييس القضايا المجتمعية، وما حدث من بعض الفنانين والمزايدين على مواقع التواصل الاجتماعي، لا يخرج عن كونه ”مناجزة بالوطنية“، مع أنهم ليسوا مطالبين بالتجريح في عمل إبداعي لمجرد إثبات وطنيتهم.



إرضاء الحكومة على حساب الموضوعية
يمس بالحريات

ويقول متابعون إن التوظيف عقول متفتحة، فالنظام المصري يمكنه أن يستثمر فيلم ”ريش“ لإظهار أن هذا الواقع موجود ويعمل حثيثاً على تغييره من خلال مشروعات تنموية عملاقة تستهدف تحسين مستوى المعيشة والتخلص من العشوائيات المسببة.

وتكشف الأزمة عن ارتفاع أصوات قطاع من الشعبويين في مصر ومن يعتقدون أنهم أوصياء عليها، مقابل تزهدهم قوتها الناعمة عبر الفن والثقافة وبراهنون على أن السينما من أهم هذه الأدوات.
وقال الإعلامي المصري جلال نصار إن إقحام السياسة في الفن يقود إلى تضليل الرأي العام لأن إرضاء الحكومة على حساب الموضوعية والمهنية والمنطق يكرس الاصطفاء الذي لا يقود إلى تحقيق تقدم ملموس على مستوى الحريات.

اتهام الأعمال الفنية بتشويه سمعة الدولة هو الإساءة الحقيقية



مصر من دون رتوش